النظرية العامة للدولة

إن دراسة نظرية الدولة بصورة شاملة تتطلب من دارس القانون أن يتعرض إلى نقاطٍ عديدة ، بدايةً بأصل نشأة الدولة وأساس السلطة فيها في السابق والاتجاهات المختلفة والمتمايزة في ذلك الوقت ، ثم التعرض لتعريف الدولة وتبيان الأركان الأساسية المكونة لها ، ثم يجب التطرق لخصائصها التي تميزها عن سواها من الهيئات والجماعات السياسية التي تشبهها ، وكذلك تبيان الشكل الذي تظهر الدولة فيه الدولة من حيث البساطة والتركيب ، وأخيرًا يجب علينا التعرض لمدى دور الدولة ووظائفها في ظل الأنظمة والاتجاهات المتباينة. ومِمَّات تقدم ، فإن دراستنا لنظرية الدولة تقتضي أن نقسِّم هذا الجزء من السداسي الأول إلى محاضرات:

- المحاضرة الأولى : أصل نشأة الدولة وأساس السلطة فيها.
- المحاضرة الثانية : تعريف الدولة وتحديد أركانها.
- المحاضرة الثالثة : خصائص الدولة.
- المحاضرة الرابعة : أشكال الدولة.
- المحاضرة الخامسة : وظائف الدولة.

النظرية العامة للدَّساتير

إن وجود الدولة أمر ضروري لتنظيم الحياة العامة للأفراد والتوفيق بين الحريات ، فإذا كانت الدولة تهتم بالتوفيق بين الحرية والمصلحة العامة ، فإن مهمة القانون الدستوري هي تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة ، وهذا لن يتأتَّى إلا بالتوفيق بين فردية الإنسان وأنانيته التي تبين حقوق الفرد وحرياته وواجبات الدولة تجاه الجماعة ، وذلك بوضع قواعد قانونية تضمن السير الحسن للحياة العامة ، ولذلك دعت الضرورة والحاجة إلى وضع دستور يبين مهام الدولة وحريات الأفراد ، حتى أن الأستاذ "بريلو Prélot" يقول بأن القانون الدستوري هو أداة السلطة أو تقنية السلطة ، فالقانون الدستوري حسب وجهة نظره هو ظاهرة السلطة العامة في مظاهرها القانونية بغض النظر عمّا إذا كان الحكم ديمقراطياً أو ملكياً أو غير ذلك.

مِمَّا تقدَّم ، سوف نقسم هذا الجزء الثاني من السداسي الأول إلى محاضرات :

- المحاضرة السادسة: القانون الدستوري وعلاقته بالقوانين الأخرى.
- المحاضرة السابعة : أساليب نشأة الدساتير.
- المحاضرة الثامنة : أنواع الدساتير.
- المحاضرة التاسعة : تعديل الدستور. – المحاضرة العاشرة : الرقابة على دستورية القوانين.